في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة

نادي الأسير يستعرض أبرز المعطيات عن واقع عمليات الاعتقال للنساء وواقع الأسيرات في سجون الاحتلال

25/11/2024

رام الله – قال نادي الأسير الفلسطينيّ، إنّ الاحتلال اعتقل أكثر من (435) من النساء منذ بدء حرب الإبادة، ويتضمن هذا المعطى النّساء اللواتي تعرضن للاعتقال في الضّفة بما فيها القدس، وكذلك النساء من الأراضي المحتلة عام 1948، فيما لا يوجد تقدير واضح لأعداد النّساء اللواتي اعتقلنّ من غزة، حيث أفرج عن عدد منهنّ لاحقًا، إلا أنّه من المؤكد أنّ هناك نساء ما زلنّ معتقلات في معسكرات الاحتلال، وهنّ رهنّ الإخفاء القسري.

ونستعرض هنا أبرز المعطيات عن الأسيرات في سجون الاحتلال ، حيث يبلغ عددهن (94) أسيرة، بينهنّ أربع أسيرات من غزة، ومن بين الأسيرات (31) معتقلات إداريا، ومن بينهن (33) أمّا، و(25) طالبة جامعية، و(6) صحفيات، ومحاميتان، ومن بين الأسيرات: زوجات لأسرى، وأمهات لأسرى وشهداء، وشقيقات لشهداء.

وأضاف نادي الأسير، بمناسبة (اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة) الذي يصادف الـ25 من تشرين الثاني من كل عام، "إنّ النّساء الفلسطينيات، يواجهن المرحلة الأكثر دموية في تاريخ الصراع مع الاحتلال، وذلك مع استمرار حرب الإبادة الجماعية، إلى جانب مواجهتهن لجملة من الجرائم والانتهاكات الجسيمة –غير المسبوقة– بحقّهن، مع تصاعد عمليات الاعتقال، والاعتداءات بمستوياتها المختلفة، ومنها الاعتداءات الجنسية التي شكّلت الحلقة الأبرز في إفادات الأسيرات وتحديدا أسيرات غزة.

ويؤكّد نادي الأسير أنّ المفاهيم التي أقرتها المنظومة الدولية في وصفها لواقع النساء تحت مصطلح (العنف) لم يعد كاف لتوصيف المرحلة التي يتعرضن لها النساء الفلسطينيات في ظل حرب الإبادة، وسياسات السّلب والحرمان المهولة، والتي تشكّل امتدادا لتاريخ طويل من سياسة استهداف النّساء؛ وما نشهده اليوم من جرائم بحقّ النساء مورس على مدار

عقود الاحتلال، إلا أنّ الفارق هو كثافة ومستوى هذه الجرائم وتصاعدها بشكل –غير مسبوق– إن قارناها بالفترات التي شهدت فيها السّاحة الفلسطينية انتفاضات وهبات شعبية.

ومنذ بدء حرب الإبادة صعّدت قوات الاحتلال الإسرائيليّ من عمليات الاعتقال الممنهجة بحقّ النّساء الفلسطينيات، في كافة الجغرافيات الفلسطينية، ولم تستثنّ القاصرات، كما شمل ذلك اعتقال النساء رهائناً، بهدف الضغط على أحد أفراد العائلة المستهدفين من قبل الاحتلال لتسليم نفسه، وشكّلت هذه السّياسة إحدى أبرز الجرائم التي تصاعدت بشكل كبير، وشملت زوجات أسرى، وشهداء، وأمهات منهنّ مسنّات تجاوزنّ السبعين عامًا، مع الإشارة إلى أنّ هذه السّياسة طالت فئات أخرى، وليس فقط النّساء، وقد رافق عمليات احتجازهن رهائنا، عمليات تنكيل وتهديدات وصلت إلى حد التّهديد بقتل نجلها المستهدف أو زوجها، هذا عدا عن الاعتداءات التي تعرضنّ لها خلال عملية الاعتقال، إضافة إلى عمليات التّخريب التي طالت منازلهنّ، وترويع أطفالهنّ، وأبنائهنّ، ومصادرة أموالهنّ ومصاغ ذهب خاصّة بهنّ.

منذ بداية الإبادة الجماعية ومع تنفيذ الاحتلال الاجتياح البري لغزة، نفّذ عمليات اعتقال واسعة للنساء من غزة منهنّ قاصرات ومسنّات، احتجزهن في معسكرات تابعة للجيش، بالإضافة إلى سجن (الدامون)، وفي ضوء استمرار الاحتلال بتنفيذ جريمة الإخفاء القسري بحقّ معتقلي غزة، فإنه لا تتوفر للمؤسسات معطيات واضحة عن أعدادهنّ، أو من تبقى منهنّ رهن الاعتقال في المعسكرات الخاضعة لإدارة الجيش ، أما في سجن (الدامون) فإن عدد أسيرات غزة يبلغ اليوم أربع.

ومع الإفراجات التي تمت للعشرات من أسيرات غزة، فقط نقلنّ شهادات قاسية عن عمليات اعتقالهنّ، ونقلهنّ إلى المعسكرات، وما تعرضنّ له من عمليات إذلال وتنكيل وحرمان من كافة حقوقهنّ، وتهديدهن بالاغتصاب، وإخضاعهنّ للتفتيش العاري المذل، وتعرضهنّ للتحرش، عدا عن الألفاظ النابية والشتائم التي تعمد جنود الاحتلال استخدامها بحقّهنّ، وإجبارهنّ على خلع الحجاب طول فترة الاحتجاز، بالإضافة لتعريتهنّ، وهنا نشير مجددًا إلى تقرير الأمم المتحدة التي أشار إلى تقارير موثوقة تتحدث عن تعرض معتقلتين من غزة للاغتصاب.

ويشكّل سجن (هشارون) كمحطة مؤقتة لاحتجاز الأسيرات، قبل نقلهنّ إلى سجن (الدامون)، شاهدًا على عمليات التفتيش العاري، التي تعرضنّ لها غالبية الأسيرات، بحسب عشرات الشّهادات التي وثقتها المؤسسات، عدا عن ظروف الاحتجاز المذلّة والمهينة التي تعرضنّ لها، والاعتداءات، ومنها اعتداءات بالضرب المبرّح.

وتحتجز سلطات الاحتلال غالبية الأسيرات في سجن (الدامون) كسجن مركزي استخدمته تاريخيًا لاحتجاز الأسيرات الفلسطينيات، حيث تواجه الأسيرات فيه ظروف احتجاز قاسية وصعبة، جرّاء سياسة العزل الجماعية التي انتهجتها بحقّ الأسرى والأسيرات، عدا عن تعرض الأسيرات تحديدًا في الفترة الأولى لبدء حرب الإبادة لاعتداءات واسعة، كان من بينها تعرض أسيرات للعزل الانفرادي، ولاعتداءات على يد قوات القمع، ومصادرة كافة مقتنياتهم، وحرمانهنّ من كافة حقوقهنّ.وتعاني الأسيرات اليوم، إلى جانب السياسات التي استعرضت سابقًا، سياسة التّجويع، بحرمانهن من الحصول على مواد غذائية إضافية، إضافة إلى حرمانهنّ من العلاج، والذي يندرج في إطار الجرائم الطبيّة، كما وألقت حالة الاكتظاظ التي فرضتها إدارة السجون، بثقلها على الأسيرات، الأمر الذي أدى إلى إفراز العديد من ظروف الاعتقال المأساوية داخل سجن (الدامون)، مما يضطر العديد من الأسيرات النوم على الأرض، هذا عدا عن النقص الحاد في الملابس، والأغطية والتي تتصاعد حدتها في ظل موجة البرد القاسية، فبعض الأسيرات بقيت في ملابسها التي اعتقلت فيها لفترات طويلة، ولم تتمكن من استبدالها، كما وعانت الأسيرات من تعمد إدارة السّجون بتزويدهنّ بمياه غير صالحة للشرب ومتسخة، عدا عن عمليات التفتيش والاقتحامات المتكررة لأقسامهن، و مصادرة الملابس الإضافية منهن .

غالبية الأسيرات هنّ رهنّ الاعتقال الإداريّ أو في مواجهة (تهم) التحريض

استهدفت النساء الفلسطينيات كما جميع فئات المجتمع الفلسطينيّ، بعمليات الاعتقال الإداريّ التي تصاعدت بشكل غير مسبوق تاريخيًا، حيث بلغ عدد المعتقلين الإداريين حتى بداية شهر تشرين الثاني الجاري، أكثر من (3443)، من بينها (31) أسيرة معتقلة إداريًا، منهنّ صحفيات، ومحامية، وحقوقيات، وناشطات، وطالبات.

إضافة إلى أنّ بقيت الأسيرات والغالبية منهنّ وجهت لهم (تهمًا) تتعلق بالتحريض على مواقع التواصل الاجتماعي، والتي تشكّل اليوم أبرز الذرائع التي استخدمها الاحتلال لاعتقال الفلسطينيين في الضّفة بما فيها القدس، وكذلك من الأراضي المحتلة عام 1948.

حالة الأسيرة والناشطة الحقوقية خالدة جرار

تتعرض الأسيرة الحقوقية والناشطة خالدة جرار لجريمة العزل الإنفرادي في سجن (نفي ترتيسيا)، منذ أكثر من 100 يوم، حيث تحتجزها إدارة السّجون في ظروف عزل مأساوية وقاسية، تمسّ كافة حقوقها، واستنادا لعدة زيارات أجرتها المؤسسات الحقوقية، فإن هناك خشية حقيقية على مصيرها.

حيث تشكّل سياسة العزل الإنفرادي إلى جانب إجراءات العزل الجماعي التي فرضت على الأسرى منذ بدء حرب الإبادة، إحدى أبرز السياسات التي صعّدت منها بحقّ الأسرى والأسيرات، والتي تعتبر من أخطر السياسات التي مارستها منظومة السّجون الإسرائيلية بحقّ الأسرى على مدار عقود طويلة.

يذكر أن قوات الاحتلال أعادت اعتقال جرار إدارياً في 2023/12/26، من منزلها في رام الله، وجرى تحويلها إلى الاعتقال الإداري وقد صدر بحقها أمريّ اعتقال إداري، وطوال المدة الماضية كانت محتجزة في سجن (الدامون) إلى جانب الأسيرات، إلى أن نُقلت إلى العزل منذ شهر آب/ أغسطس الماضي؛ ومنذ اعتقالها تواجه كما كافة الأسرى والأسيرات ظروف اعتقال قاسية وصعبة، وعمليات تنكيل وجرائم ممنهجة.

يُشار إلى أنّ جرار هي أسيرة سابقة تعرضت للاعتقال نحو خمس سنوات، وهي ناشطة حقوقية ونسوية ونائب سابق في المجلس التشريعي، وعلى مدار عمليات اعتقالها المتكررة واجهت إجراءات انتقامية بحقها، وكان أقساها حرمانها من إلقاء نظرة الوداع على ابنتها التي توفيت في اعتقالها السابق.

حالة الأسيرة شيماء رواجبة

تواجه الأسيرة شيماء رواجبة (25 عاماً) من نابلس، والمعتقلة إداريا منذ شهر نيسان/ أبريل المنصرم، أوضاعا صحية صعبة ومعقدة، فمنذ اعتقالها كانت تعاني شيماء من كسر في إحدى قدميها، أدى إلى إصابتها لاحقا وبعد إزالة الجبس، من ضعف شديد في العضلات، حتى تفاقم الوضع ولم تعد قادرة على المشي، حتى أصبحت تعتمد بشكل كلي على الأسيرات في تلبية احتياجاتها.

لم تتوقف معاناتها عند هذا الحد، فهي تعاني من مشاكل حادة بالمعدة، حتى أنها لم تعد قادرة على تناول أي نوع من أنواع ما تسمى (بوجبات الطعام) من تناولها وتتقيأ بشكل مستمر، الأمر الذي أدى إلى إصابتها بنقصان حاد في الوزن.

وعلى مدار مدة اعتقالها، ورغم محاولات القانونية من أجل دفع إدارة السّجن لتوفير العلاج اللازم لهم، إلا أنّ إدارة السّجون، تدعي أنه لم يعد هناك مشكلات في قدميها، أما بالنسبة لمشكلة المعدة، على الرغم من التّوصية التي تمت لعرضها على أخصائية تغذية إلا أنّ إدارة السّجن اكتفت بالسّماح لها بالاتصال مع أخصائية تغذية تتحدث بالعبرية وتم ترجمة ما قاتله الأسيرة شيماء باللغة العربية، دون إجراء فحوص طبيّة.

ويوضح نادي الأسير أنّ حالة الأسيرة رواجبة هي واحدة من بين ما لا يقل عن (25) أسيرة يعانين من مشاكل صحية واضحة وصعبة وبحاجة إلى رعاية صحية حثيثة.

وفي هذا السياق يؤكد نادي الأسير وبناءً على الشّهادات التي حصل عليها من الأسيرات والمعتقلات الفلسطينيات، أن الاحتلال الإسرائيليّ، مستمر في انتهاك حقوق الأسيرات الفلسطينيات في مراكز التّوقيف والتّحقيق والسّجون، وفي المستشفيات والعيادات الطبية والحواجز ونقاط التفتيش، وتطال تلك الانتهاكات كافة فئات الإناث الفلسطينيات من معلمات وطالبات وأمهات وطفلات وغيرها.

ويوصي نادي الأسير هيئة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء بالضغط على دولة الاحتلال لاحترام والإلتزام بالقانون الدوليّ والقانون الدوليّ لحقوق الإنسان، وتطبيق اتفاقية مناهضة التّعذيب والمعاملة اللاإنسانية والحاطة بالكرامة، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وتطالب الدول الأطراف المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة بإنهاء الاعتداء الجسديّ والنفسيّ الذي يمارسه جنود الاحتلال خلال اعتقال النساء الفلسطينيات، واعتقالهم غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وإنهاء الممارسات التّعذيب الجسديّ والنفسيّ والمعاملة الحاطة بالكرامة خلال التّحقيق والاعتقال.

(انتهى)